الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية

الدكتورة أمل حمدي دكـــاك

عقدت الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع أكاديمية الدراسات العليا ندوة في مدينة طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى وذلك في الفترة من 13 / 16 يوليو تموز 2008.

إلى أهمية هذه الندوة وما سيطرح من خلال أوراق العمل التي تتناول موضوع الهجرة.

وتحدث الدكتور صالح إبراهيم مبروك مدير الأكاديمية عن إشكالية الهجرة وما تشكّله من خطورة على الهوية العربية . ومن خلال الجلسات الست للندوة قدمت مجموعة من أوراق العمل تناولت موضوع الهجرة ، من هذه الأوراق:

ــ الورقـــة الأولـــى: قدمها الدكتور مختار الهراس من المغرب بعنوان:

(الزمن والهجرة ــ انعكاسات صدمة ثقافية).

تتعلق هذه الورقة بالصدمة التي يعيشها المهاجرون المغاربة في أسبانيا إثر اصطدام ثقافتهم الزمنية ليس فقط بالثقافة الزمنية للمجتمع المستقبل وإنما أيضاً بمختلف التحديدات والإكراهات الزمنية التي تضعها الدولة الأسبانية كشروط لتقديم طلبات الإقامة، أو تجديد وثائق الإقامة، أو للتصريح بالعمل أو لاستكمال الزواج من الناحية القانونية .... الخ. كما يضطر المهاجرون المغاربة في سياق المجتمع المُستقبل

إلى تكييف زمنهم المرتبط بمناسبات دينية ووطنية، والزمن الذي تفرضه مناسبات المجتمع المُستقبل. ثم إن زمنهم التاريخي يتحمّل بدوره انعكاسات التشويه والصمت والتجاهل. وكل ذلك يؤثر في المهاجر، وفي ثقافة المهاجر، وبصفة غير مباشرة في مجتمع الإنطلاق .

ـ **الورقـــة الثانيـــة:** قدمها الدكتور مدحت أيوب من مصر بعنوان:

(الهجرة والتشغيل في الوطن العربي)

تناول فيها حجم الهجرة العربية إلى سبع من دول الاتحاد الأوربي، حيث بلغ حجم الهجرة قرابة 5,5 مليون فرد ، بينما تجاوز عدد ذوي الأصول العربية في أوربا 15 مليوناً (أغلبهم في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا) معظمهم من المغرب الأقصى والجزائر وتونس. وزادت الهجرة العربية إلى بلدان أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين وشيلي وفنزويلا) خاصة من لبنان وسورية وفلسطين، وكان لها تأثيرها الكبير في موقف هذه البلدان من القضايا العربية. كما ازدادت الهجرة إلى (كندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلاندا) وكمؤشر على نزيف العقول نجد أنه في المركز القومي للبحوث العلمية في فرنسا 1600 عالم من المغرب العربي، ومن أصل 10000 طبيب أجنبي في فرنسا هناك 7000 طبيب جزائري وأغلب المهاجرين العرب إلى (أستراليا ونيوزيلاندا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية) ذو تحصيل علمي عال.

وتناول في ورقته هجرة غير العرب إلى المنطقة العربية ، وتفاقم هذه المشكلة في البلدان النفطية حيث شغلت الأعداد الكبيرة للمهاجرين كافة فرص العمل المتاحة للعمالة الوطنية والعربية في هذه البلدان، بل أصبحت بحكم الإقامة الطويلة في بلدان الاستقبال مهددة لهويتها الثقافية والقومية. ففي عام 2006 بلغ عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي (34,8) مليون نسمة منهم (21,8) مليون مواطنون و(13) مليوناً غير مواطنين. وسعت ورقة العمل للإجابة عن بعض الأسئلة منها:

ـ ما هو الوضع الحالي للهجرة من وإلى البلدان العربية من حيث علاقته بالتشغيل.

ـ كيف يمكن تطوير استراتيجية وسياسات التشغيل عربياً بما يكفل تعظيم الآثار الإيجابية وتحجيم الآثار السلبية للهجرة .

ـ **الورقـــة الثالثـــة:** قدمها الدكتور محمد نجيب إبراهيم من مصر بعنوان:

(الهجرة غير النظامية وتناقضات واقع المهاجرة)

وقد نبعت فكرة هذه الورقة كما قال الباحث: "ما نراه من خلال وسائل الإعلام عن الغرق للمهاجرين في مياه البحر الأبيض المتوسط". أما أهمية الموضوع فتتعلق بالبشر مصدر التنمية فهناك هجرة غير نظامية تتم دون (16) عاماً وأكبر من (16) إلى (30) من مصر إلى إيطاليا. وركّز من خلال الدراسة الميدانية التي أجراها في قرية تطون وهي إحدى محافظات الفيّوم في جمهورية مصر العربية، وبيّن من خلالها تناقضات الواقع الاجتماعي للمهاجرين وربط بينها وبين الهجرة:

1– تناقض بين الحياة الاجتماعية الاقتصادية في مصر.

2– تناقض بين الحياة الاجتماعية الاقتصادية في إيطاليا.

3– منظومة القيم الاجتماعية المتباينة في كلتا الدولتين.

4– ما باشرته العولمة في كل من مصر وإيطاليا ولكن بدرجات مختلفة حسب التقدّم الاقتصادي في كلا البلدين.

ـ **الورقـــة الرابعـــة:** قدمها الدكتور علي الحوّات من ليبيا بعنوان:

(الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الشمال الأفريقي)

بيّن من خلالها أن منطقة الشمال الأفريقي شأنها شأن الكثير من أقاليم العالم النامي، تواجه ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السريّة إلى أقاليم أخرى أكثر تطوراً في العالم. وتزداد هذه الهجرة غير الشرعية كثافة وحجماً وتأثيراً كلما كان الفارق الاقتصادي والاجتماعي كبيراً بين إقليمين متجاورين في العالم مثل منطقة

أفريقيا وبلدان أوربا المتوسطية، أو بين منطقة المكسيك وجنوب الولايات المتحدة الأمريكية، أو بين منطقة شرق أوروبة وغربها.

وقد سعت الورقة إلى استعراض وتحليل نموذج من نماذج الهجرة غير الشرعية التي تتم بين ضفتي الصحراء الكبرى أي بين البلدان الأفريقية وراء الصحراء إلى البلدان الأفريقية شمال الصحراء الكبرى (بلدان شمال إفريقية) ومنها كنقاط عبور إلى جنوب أوربا بطريقة غير شرعية وغير قانونية وهذا النموذج هو ليبيا .

وناقشت الورقة آليات التصدّي للهجرة غير الشرعية، وتحليل هذه الآليات ينطلق من فرضية أساسية وهي أنه لا جدوى وفائدة كبيرة من الاعتماد على الآليات والأساليب الأمنية البحتة على الرغم من أهميتها وفعاليتها في بعض الأحيان، فهذه الإجراءات والتدابير الأمنية لا تزال قاصرة ولم تستطع حل المشكلة في جذورها وأسبابها الحقيقية وهي: الفقر والبطالة وسوء الأحوال المعيشية والمشاركة في صنع الحياة العامة في المجتمع، وهي الأحوال والظروف التي يعيش فيها ملايين الشباب والشابات في القارة الإفريقية، وهي في حدّ ذاتها هي التي تشكّل أكبر القوى لدفع الشباب الأفريقي إلى ركوب قوارب الموت في البحر المتوسط أملاً في الوصول إلى حياة أفضل في أوروبة.

ـ **الورقـــة الخامسة:** قدمتها الدكتورة مجدة إمام من مصر بعنوان :

(سياسات التنمية البشرية كمدخل لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع المصري)

تناولت محاور الورقة ما يأتي:

1- التعرّف على الوضع الحالي للهجرة الدولية وموقع الدول العربية ومصر فيها.

2- محاولة توصيفية للهجرة غير المشروعة من مصر.

3- أسباب ودوافع الهجرة غير المشروعة.

4– طرق التعاون الراهنة مع الظاهرة وجوانب القصور.

5– سياسات التنمية البشرية الفعّالة كمدخل جديد مُقترح لمواجهة الظاهرة في الأجل القصير والأجل الطويل، وخاصة من زاوية سياسات التمكين للشباب العربي والمصري في كل من المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ـ **الورقـــة السادسة:** قدمها الدكتور محمد سيد أحمد من مصر بعنوان:

(الهجرة غير الشرعية بين حلم الشمال والموت غرقاً)

ناقشت الدراسة أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية تلك الظاهرة التي بدأت تدق نواقيصها في مطلع الألفية الثالثة نتاجاً لظروفٍ محلية وإقليمية وعالمية اقتصادية وسياسية. وسعى الباحث للتعرّف على أبعاد وجوانب الظاهرة وليس الوصف الدقيق لخصائصها. واعتمدت الدراسة على أسلوب دراسة الحالة لقريةٍ مصرية هي قرية (ميت بدر حلاوة) إحدى قرى مركز سمنود في محافظة الغربية وهي من القرى التي هاجر غالبية شبابها هجرة غير شرعية واعتمد الباحث على ثلاثة أفراد ممن حاولوا الهجرة.

ـ **الورقة السابعة:** قدمها الدكتور عثمان أميمن من ليبيا بعنوان:

(مظاهر اختلال التوازن الـــديموغرافي وتأثيراتهـــا المـــستقبلية للهجرة غير الشرعية)

بيّن من خلالها تدفق العمالة المهاجرة إلى ليبيا وآثارها على المجتمع الليبي فيمـــا يخصّ الأعمال اليدوية والخدمية والمربيات والحاضنات للأطفال وبيّن أن لهذا الاتجاه تداعياته البعيدة .

ـ **الورقة الثامنة:** قدمها الدكتور حسن البوبكري من تونس بعنوان:

(الهجرة غير القانونية وهجرة العبور في البلدان المغاربية–السياسات الحكومية والتأثيرات على العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي)

بيّن من خلال ورقة العمل أن موضوع الهجرة والعبور والهجرة غير القانونية أصبح من أهم المواضيع المتداولة في العلاقات واللقاءات الأورومغاربية من ناحية، وفي اهتمامات الباحثين والحكومات وحتى في أوساط الرأي العام من ناحية أخرى، وأكدّ على أن الدول المغاربية تواجه تحدياتٍ كبيرة من أجل إدارةٍ سليمة واستشرافية للهجرة الوافدة إليها ، وأوضح بأن العولمة تفرز أشكالاً جديدة ومتجددة لتيارات الهجرة وانتقال الأشخاص والخبرات بين مختلف دول العالم، وهو ما يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل على أية دولة أو مجموعة إقليمية أن تنعزل وراء أسوارٍ أو أبوابٍ مغلقة ، وحول حقوق المهاجرين سواء إلى الدول المغاربية أو إلى الدول الأوربية ، وأكد أنه لا بد من احترام حقوق المهاجرين .

وخلُصت الندوة في ختام أعمالها بعد النقاشات التي استمرّت ثلاثة أيام إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تفيد في موضوع الهجرة.